صباح يوم الجمعة ١٨/٦/٢٠٠٠، وصعت الادرع الامنيه الاسرائيليه في منطقة القدس في حالة تاهب قصوى. وتم حشد قرابة ٣٠٠٠ رجل أمن وشرطة داخل

نظرية اساسيه في العقيده الصهيونية و
من القرن العشرين في أوساط يهود أور

انتفاضة الأقصى ومستقبل النظام السياسي الاسرائيلي

انتخابات حاسمة أم فوضى عارمة

بقلم: د. هشام احمد فرارجة *

لم يعد من قبيل الغرابة القول إن ما استطاعت ان تحدثه انتفاضة الاقصى من آثار يتعدى بكثير مجريات التفاعل السياسي والميداني الاسرائيلي الفلسطيني.

وان من أهم البصمات التي ما زالت تتركها هذه الانتفاضة في شهرها الخامس تتعلق بطبيعة الاستقرار السياسي والحزبي الاسرائيلي وتركيبتها التي طالما اعتادت على ان تتماسك وتتراص في أوقات الأزمات قبل اندلاع هذه الانتفاضة. ولكن نظراً للنزعة التنافسية الحزبية والقيادية التي رافقت بداية اندلاعها بانتهاك شارون لحرمة المسجد الاقصى، وايضاً نتيجة لحالة الترهل السياسي والحزبي التي صبغت حكومة ايهود باراك منذ مجيئه الى الحكم في صيف ١٩٩٩م، فان التفكك والانقسام وضعضعة الثقة الحزبية والسياسية قد حلت مكان التوحد والتماسك المعهود في أوقات الأزمات.

ولذلك، فان اضطرار باراك لتقديم استقالته من رئاسة الحكومة والاعلان عن استعداده لخوض انتخابات جديدة بعد اقل من عام ونصف العام من اعتلاء منصب رئاسة الوزارة بسبب تصاعد تطور انتفاضة الأقصى كان أمراً لا مجال لتفاديه. وبالرغم من استمرار باراك في محاولاته للعب على حبال الدبلوماسية والتحركات السياسية مع الفلسطينيين بشكل مقترن مع التوغل في عدوانه البربري على الشعب الفلسطيني، الا ان حالة التخبط والتعثر أبت الاّ ان تلازمه، حيث يستطيع ان يحوز على الكعكة ياكلها في آن واحد. فالامن الاسرائيلي والاستمرار في القتل الفلسطيني لم ينسجما. وبناءً على ذلك، فان احتمالات اخفاق باراك في محاولته للحصول على تفويض شعبي جديد لا تقل حجماً عن تتابع تخبطاته وانزلاقاته السياسية والحزبية المتكررة.

ومن هنا، يصبح امراً متوقعاً نزوع الرأي العام الاسرائيلي نحو البحث عن شخصية قيادية اكثر تطرفاً وذات تاريخ أعرق في الدموية تجاه الشعب الفلسطيني، بالرغم من كون سيرة باراك الذاتية حافلة بحلقات الاغتيالات للعديدين من القادة الفلسطينيين وبالهمجية الممنهجة نحو الشعب الفلسطيني. فالميل نحو اليمينية المتطرفة يعبر عن اتساع فجوة الثقة مع القيادة السياسية الاسرائيلية القائمة. وبالتالي، فان تمتع شارون بدرجة عالية من الشعبية في استطلاعات الرأي العام المتتابعة لانتخابات رئاسة الحكومة القادمة يمثل ترجمة حقيقية لذلك النزوع نحو من هو أنجح في إعطاء الانطباع بتشدد أخر تجاه جماهير الانتفاضة. ولكن ما قد يكون ربما الأهم في هذا السياق هو ان التنقل المتعاقب والسريع بين حزبي الليكود والعمل الاسرائيليين خاصة في العقدين الاخيرين من القرن العشرين يشكل مؤشراً قوياً على عمق الحيرة في الانتماء الحزبي لدى الرأي العام الاسرائيلي، ويدلل على مكونات لفوضى عارمة تعتمل في التركيبة السياسية والحزبية الاسرائيلية. استطاعت انتفاضة الأقصى، بالاضافة الى منجزاتها العديدة الاخرى على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية والاسرائيلية، ان تكشف عنها القناع. فمنذ ان نجح الليكود بزعامة مناحيم بيغن في ان يطيح بحزب العمل ويحل محله في انتخابات ١٩٧٧، نلاحظ ان التركيبة الحكومية بقيت تتارجح تباعاً بين الليكود والعمل، من ناحية، او بين حكومة وحدة بزعامة هذا الحزب أو ذاك، من ناحية ثانية، او تحت حكومات واهية لا تستطيع الصمود والبقاء حتى لنصف مدتها الزمنية القانونية، من ناحية اخرى، كما حدث بالنسبة للحكومة الليكودية بزعامة نتنياهو وللحكومة العمالية الحالية بزعامة باراك. فمواطن عدم الاستقرار كامنة في كلا الحزبين الرئيسيين، دون ان يعفى من تلك الحالة اي من الاحزاب الصغيرة او متوسطة الحجم.

وانطلاقاً من هذا الفهم للخارطة الحزبية الاسرائيلية وتفاعلاتها مع ما يختلج في طيات الرأي العام الاسرائيلي من اهتمامات، فإن انتخاب شارون الذي يحتل المكانة الاولى في العدائية للشعب الفلسطيني، نظراً لسمعته المرموقة في ارتكاب المذابح والمجازر في قبيا وصبرا وشاتيلا وغيرها، اصبح امراً ممكناً، بل ولربما لا مفر منه، امام حالة عدم الاستقرار الحزبي آنفة الذكر. فشارون يمثل للرأي العام الاسرائيلي الآن الامل الاخير لتخليصه من الويلات التي جلبها عليه قادته الآخرون المتتابعون، ومن أجل الانقضاض على الشعب الفلسطيني المنتفض، بعد ان فشل كافة القادة السابقين في تحقيقه. وشارون، اذاً، يمثل ذروة الغضب ويعكس عمق الحيرة والتخبط وعدم الاستقرار التي تمكنت انتفاضة الاقصى من تفعيلها وتأجيجها.

وبالرغم من كل التوقعات التي تعالت اصداؤها لاحتمالات تكتيف شارون كرئيس جديد للحكومة الاسرائيلية لاعتداءاته على الشعب الفلسطيني واتخاذه مواقف سياسية متشددة ودفعه الامور نحو ما بعد الهاوية في حرب اقليمية شاملة متوقعة، الا ان انتخابه قد يكون بمثابة العملية الجراحية المستعصية الضرورية من أجل استئصال الورم الاحتلالي الخبيث من بين اوساط الاسرائيليين انفسهم ومن على الشعب الفلسطيني الذي بقي يعاني من وطاة البطش والتنكيل لمدة قرن من الزمن، فهو لن يكون مفاجئاً ان يُصعد شارون من حملات الحصار العسكري والاقتصادي على الشعب الفلسطيني ومن اتباع كافة الاساليب بهدف الاجهاز على الانتفاضة وتقويضها، الاّ ان مختلف تهديداته التي في الغالب سوف يترجمها بما هو اكثر فظاظة وفظاعة مما تفوه به لا تستطيع ان تكسر عزيمة المنتفضين بأي حال من الاحوال، تماماً كما ان انتهاكه للمسجد الاقصى كان الشرارة التي اشعلت فتيل الانتفاضة بعكس توقعاته المتمثلة في طرح نفسه كشخصية شجاعة جريئة غير مهادنة تستطيع تركيع الفلسطينيين وثنيهم عن السعي وراء اهدافهم. ولذا فإن شارون نفسه لا محالة سوف يفشل في تامين الأمن المزعوم للاسرائيليين الذين لن يبقوا على أمل يستانسون به الا بشارون، عميد المجازر والمذابح ضد الفلسطينيين، وفشله المتوقع سوف يكون عاملاً اضافياً حاسماً في زعزعة التركيبة السياسية والحزبية الاسرائيلية، ما سوف لا يتيح المجال للابقاء على الحكومة الشارونية لمدة لا تزيد على العام الواحد في الغالب.

عندها بالضرورة، فإن الرأي العام الاسرائيلي، كتعبير عن حالة عدم الاستقرار والفوضى العارمة التي لاشك سوف تبقى ملازمة للتركيبة السياسية والحزبية سوف يبدأ بالبحث عن شخصية قيادية اخرى غير تلك المالوفة من قبل، والتي قد يأمل في ان تجلب له سلاماً حقيقياً مع الفلسطينيين والعامل الفعال في استقرار تلك المعادلة المستقبلية للنظام السياسي الاسرائيلي مرتبط بشكل وثيق باستمرار الانتفاضة والمقاومة وتصعيدها وتطوير اشكالها، خاصة في فترة حكم شارون التي في الغالب لن تكون الا قصيرة متعثرة.

وبالاضافة الى كل ما قيل، فإن شارون بحكم عنجهيته وبربريته المتميزة سوف يكون ايضاً بمثابة وزير خارجية فعال للقضية الفلسطينية في كل الاوساط بما فيها الاوروبية والاميركية، ربما اكثر مما كان سلفه الاسبق نتنياهو، اذاً، فان شارون ذلك الأمل الموعود للاسرائيليين غير المستقرين سياسياً وحزبياً سوف يدفع بهم الى مواجهة حقيقة أمرهم بسبب عدم تمكنه من تحقيق امانيهم وتخيلاتهم باستتباب الأمن مع ديمومة الاحتلال.

* استاذ العلوم السياسية - جامعة بيرزيت

الأيام ١٠ الشهر ٦/٦/٢٠٠١ العدد ١٨٤٥